



قياس الأثار المباشرة وغير المباشرة لعدم الاستقرار السياسى على النمو الاقتصادى
فى مصر باستخدام طريقة التجزئة للفترة (١٩٨٢-٢٠١٨)

إعداد

د. حسني إبراهيم عبد الواحد حسن

مدرس الاقتصاد

المعهد العالى للعلوم الإدارية - ٦ أكتوبر

aly-abas2011@hotmail.com

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية

كلية التجارة - جامعة دمياط

المجلد الثاني - العدد الأول - الجزء الثاني - يناير ٢٠٢١

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

عبد الواحد، حسني إبراهيم (٢٠٢١). قياس الأثار المباشرة وغير المباشرة لعدم الاستقرار السياسى على النمو الاقتصادى فى مصر باستخدام طريقة التجزئة للفترة (١٩٨٢-٢٠١٨). *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية*، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٢(١) ج٢، ٩٧٧-١٠١٦.

رابط المجلة: <https://cfdj.journals.ekb.eg/>

المخلص:

تهدف الدراسة لقياس أثر عدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي في مصر بطريقة غير مباشرة من خلال تأثيره على محددات النمو التي تمثل قنوات انتقال ذلك الأثر. واعتمدت الدراسة على طريقة التجزئة Decomposition Method والتي استخدمتها العديد من الدراسات التطبيقية من أهمها (Mo (2001)، Pellegrini (2011) , Ourania (2010) . كما قامت الدراسة باختبار حساسية نتائج النموذج لإضافة قناة جديدة، ويرجع هذا المنهج لدراسة (Tavarez & Wacziarg (2001)، Dridi (2013). ويعتمد المنهج السابق على قياس مجموعة من المعادلات بطريقة المربعات الصغرى بافتراض استقلالية محددات النمو، وكذلك يتم حلها أنياً باستخدام طريقة 2SLS بافتراض عدم استقلالية تلك المحددات (القنوات) لقياس أثر عدم الاستقرار السياسي على محددات النمو (قنوات الانتقال). وتمكن هذه الطريقة من قياس التأثير الكلي لعدم الاستقرار السياسي على النمو، إضافة للمساهمة النسبية لكل قناة انتقال (محدد) في نقل هذا الأثر. وقد أثبتت نتائج الدراسة صحة الفرضيتين، حيث ثبت الأثر الكلي الصافي السالب لعدم الاستقرار السياسي على النمو في مصر عن طريق قنوات الانتقال خلال فترة الدراسة (١٩٨٢-٢٠١٨)، كما ثبتت حساسية هذا الأثر وفقاً لطريقة القياس، حيث أن الأثر الكلي بواسطة طريقة 2SLS بلغ حوالي ثلاثة أمثال الأثر الكلي السالب لعدم الاستقرار السياسي على النمو باستخدام طريقة OLS. كما تبين أن قنوات الفساد والاستثمار والتضخم تم من خلالها انتقال هذا الأثر في كل الاختبارات وإن كان أهمها قناة الفساد. وأخيراً ثبت تغير حجم الأثر الكلي السالب لعدم الاستقرار السياسي على النمو في طريقتي التقدير عند إضافة قناة انتقال التضخم.

الكلمات الرئيسية: عدم الاستقرار السياسي- النمو الاقتصادي- قنوات الانتقال- المعادلات الأنية - طريقة التجزئة.

مقدمة

أصبحت العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي محل اهتمام الكثير من الدراسات التطبيقية خاصة بعد دراسة Venieris & Gupta (1986)، Gupta (1990). ويرجع ذلك إلى انتشار هذه الظاهرة خاصة في الدول النامية مع مطلع العقد الثاني في القرن الحادي والعشرين.

ووفقاً لتقارير الدليل الدولي لمخاطر الدولة International Country Risk Guide (ICRG) فيما يتعلق بالاستقرار السياسي، احتلت مصر المرتبة ١٠٢ عام ٢٠١١ بين ١٤٠ دولة يشملها التقرير، واستمر التراجع حتى المرتبة ١٢٥ في يناير ٢٠١٥، وبلغ الرقم القياسي للمخاطر السياسية ٥٠ نقطة مما يفيد وقوع مصر في فئة الدول عالية المخاطر السياسية وتقترب بشدة من فئة المخاطر المرتفعة جداً مثل عام ٢٠١٤، حيث بلغ هذا الرقم حوالي ٤٨,٥ نقطة. وتعكس الأرقام السابقة تعرض مصر لعدم استقرار سياسي غير مسبوق في الفترة التي أعقبت عام ٢٠١١. ومنذ عام ٢٠١٦، شهدت مصر تحسناً ملحوظاً فيما يتعلق بالاستقرار السياسي، حيث بلغ الرقم القياسي للمخاطر السياسية ٦٦ نقطة في المرتبة ٨٠ وفي فئة المخاطر السياسية المتوسطة. واستمر التحسن إلى أن وصلت مصر للمرتبة ٤٤ عام ٢٠١٨ وفي فئة المخاطر السياسية المنخفضة حيث بلغ الرقم القياسي للمخاطر السياسية ٧٣ نقطة.

وقد أشارت دراسات عديدة للخسائر الكبيرة التي لحقت بكافة المؤشرات الكلية للاقتصاد المصري نتيجة عدم الاستقرار السياسي، فوفقاً لتقارير التنافسية العالمية، يرجع ٢٢,٩٪ من معوقات الاستثمار في مصر لعدم الاستقرار السياسي، يليه عدم الاستقرار الحكومي بنسبة ١٤,٧٪. وأفاد تقرير أصدرته الأمم المتحدة أن حالة عدم الاستقرار السياسي تؤدي إلى إضعاف احتمالات النمو في دول شمال أفريقيا خاصة في مصر وليبيا وتونس.

ومن الناحية التطبيقية، أثبتت معظم الدراسات وجود أثر سلبي لعدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي، بينما أثبت عدد قليل من الدراسات أن عدم الاستقرار السياسي قد لا يؤثر على النمو إذا استطاعت الدولة حماية الملكية الخاصة. وعلى الرغم من اتفاق غالبية الدراسات التطبيقية على الأثر السلبي لعدم الاستقرار السياسي على النمو، إلا أنها اختلفت في آلية التأثير. فبعض الدراسات أثبتت أن الأثر مباشر من خلال معادلة النمو، بينما استنتجت دراسات أخرى أن أثر عدم الاستقرار على النمو ينتقل بشكل غير مباشر من خلال تأثيره على محددات النمو والتي تمثل قنوات انتقال، وهو ما يمثل محور هذه الدراسة.

أ - مشكلة الدراسة:

تعتبر ظاهرة عدم الاستقرار السياسي من السمات المشتركة للدول النامية ومنها مصر، حيث تعرضت مصر لفترات طويلة لأحداث أدت إلى عدم الاستقرار السياسي ومن أهمها الأحداث المصاحبة لثورة يناير ٢٠١١ ونتج عنها تراجع حاد في مؤشرات الأداء الاقتصادي. ومما يزيد المشكلة تعقيداً أن موقع مصر الجغرافي ومكانتها التاريخية فرض عليها الوقوع في منطقة تُعد الأكثر توتراً في العالم، الأمر الذي يستوجب تزايد الاهتمام بدراسة محددات الاستقرار السياسي وأثره على النمو الاقتصادي.

وقد تناولت دراسات عديدة العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي، وشهدت نتائج تلك الدراسات تبايناً واضحاً بخصوص نوع واتجاه تلك العلاقة. فتوصلت بعض الدراسات إلى أن العلاقة بينهما وحيدة الاتجاه أي يمتد الأثر من عدم الاستقرار السياسي للنمو، بينما توصلت دراسات أخرى إلى أن العلاقة بينها متبادلة (Godwin, 2017; Pooja & Michael, 2019). وتشير معظم الدراسات إلى العلاقة العكسية بين عدم الاستقرار السياسي والنمو والنمو منها (Xiaodong (2016)، Abdelkader, H. (2017)، بينما توصل عدد قليل من الدراسات إلى عدم وجود علاقة معنوية بينهما مثل (Haber, S. et al. (2000). وامتد الخلاف أيضاً قنوات الانتقال التي من خلالها قد يؤثر عدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي.

وفي هذا الصدد أشار العديد من الدراسات منها (Aisen & Francisco, 2011; Gadong, 2019; Halit & Taner, 2019) إلى أن محددات النمو تعتمد بشكل مباشر أو غير مباشر على الاستقرار السياسي، أي أن الأثر الكلي لعدم الاستقرار السياسي على النمو ينقسم لجزئين: الأول هو الأثر المباشر، بينما يتمثل الجزء الثاني في الأثر غير المباشر من خلال أثر عدم الاستقرار السياسي على محددات النمو الرئيسية والتي يُطلق عليها قنوات الانتقال. أي أن إهمال الأثر غير المباشر لعدم الاستقرار السياسي على النمو قد يؤدي إلى نتائج غير دقيقة، وتقديره بأقل من أثره الفعلي. بالتالي تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤل الرئيس التالي: ما هي الآثار المباشرة وغير المباشرة لعدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي في مصر؟ وينبثق عنه التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو مفهوم عدم الاستقرار السياسي وكيفية قياسه؟
- ما هو موقف الاستقرار السياسي في مصر؟
- ما هو الأثر المباشر لعدم الاستقرار السياسي على محددات النمو (قنوات الانتقال) في مصر؟

-
-
- ما هو الأثر الكلي غير المباشر لعدم الاستقرار الاقتصادي على النمو الاقتصادي في مصر؟
 - أى قنوات الانتقال أكثر مساهمة نسبية في انتقال أثر عدم الاستقرار السياسى على النمو؟
 - هل تختلف النتائج السابقة باختلاف طريقة التقدير أو بإضافة محدد أو قناة للنموذج الأساسى؟

ب. فرضية الدراسة: Hypothesis

تختبر الدراسة فرضيتين رئيسيتين هما:

- ١- يُوجد أثر سلبي كلى لعدم الاستقرار السياسى والمحقق بواسطة قنوات الانتقال على النمو الاقتصادى فى مصر.
- ٢- يختلف تقدير الأثر باختلاف الطريقة الاحصائية المستخدمة وعدد قنوات الانتقال محل الدراسة.

ج - هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى قياس الأثار المباشرة وغير المباشرة لعدم الاستقرار السياسى على النمو الاقتصادى فى مصر وذلك من خلال تحديد أهم القنوات التى يتم من خلالها هذا الأثر. كما تهدف الدراسة لتحديد الأهمية النسبية لكل قناة عن طريق تقدير المساهمة النسبية لها من إجمالى أثر عدم الاستقرار السياسى على النمو. وأخيراً تهدف الدراسة لتحليل حساسية نتائج النموذج الأساسى لإضافة قناة أخرى من قنوات الانتقال.

د - أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة فى مساعدة صانعى السياسات الاقتصادية فى مصر على التحديد الدقيق لأثر عدم الاستقرار السياسى على النمو، وكذلك تحديد أهم قنوات الانتقال لهذا الأثر بتحديد نسبة مساهمة كل منها فى الأثر الكلى لعدم الاستقرار السياسى. بالتالى وضع السياسات المناسبة التى تهدف إلى تخفيض الأثر السلبي لهذه القنوات على النمو. ومن الناحية العلمية، تكمن أهمية الدراسة فى مساعدة الباحثين فى فهم طبيعة العلاقة بين عدم الاستقرار السياسى والنمو الاقتصادى، وكذلك إمدادهم بأحدث النماذج وطرق القياس الخاصة بهذه العلاقة، خاصة أن الدراسات الكمية فى هذا الشأن تُعد قليلة خاصة فى مصر.

هـ - طريقة المعالجة: Methodology

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضيتها، اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطى Induction Approach، حيث استخدمت أسلوب التحليل الاقتصادى لتناول مفهوم عدم

الاستقرار السياسي وطرق قياسه ومحدداته، ثم الدراسات التطبيقية السابقة خاصة في توضيح العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي والتفرقة بين الأثر المباشر والأثر غير المباشر، ثم تحليل واقع الاستقرار السياسي في مصر. واعتمدت الدراسة أيضاً على المنهج الإستقرائى Deduction Approach، حيث تناولت توصيف النموذج الإحصائى المستخدم والقائم على طريقة التجزئة Decomposition Method وكذلك المعادلات الإحصائية للنموذج، ثم حل المعادلات الهيكلية للنموذج أنياً لقياس أثر عدم الاستقرار السياسي على النمو في مصر من خلال قنوات الانتقال.

و - فترة الدراسة ومصادر البيانات

قامت الدراسة بتحليل أثر عدم الاستقرار السياسي على النمو في مصر خلال الفترة (١٩٨٢-٢٠١٨). وتم اختيار عام ١٩٨٢ ليكون بداية الفترة لأنه شهد ظهور الدليل الدولى لمخاطر الدولة (ICRG) والذي يمكن الحصول منه على الرقم القياسى لعدم الاستقرار السياسى. أما اختيار عام ٢٠١٨ ليكون نهاية الفترة لأنه يمثل أحدث البيانات التى أمكن الحصول عليها أثناء إعداد الدراسة. أما عن أهم مصادر البيانات، فقد اعتمدت الدراسة على الدليل الدولى لمخاطر الدولة (ICRG)، منظمة الشفافية الدولية للحصول على البيانات الخاصة بالفساد، ومؤشرات التنمية الدولية WDI. ويوضح الجدول رقم (١/م) بالملحق الإحصائى توصيف المتغيرات ومصادر البيانات لكل متغير.

ز - خطة الدراسة:

تتناول الدراسة الموضوع فى ست نقاط رئيسية بالإضافة لنتائج وتوصيات الدراسة وتتمثل فى: أولاً: الدراسات السابقة، ثانياً: تعريف عدم الاستقرار السياسى وطرق قياسه، ثالثاً: قنوات انتقال أثر عدم الاستقرار السياسى إلى النمو الاقتصادى، رابعاً: واقع الاستقرار السياسى فى مصر، خامساً: توصيف النموذج والبيانات وطريقة التقدير، سادساً: نتائج تقدير النموذج.

١. الدراسات السابقة

تُقسم الدراسات السابقة لقسمين: أولاً: الدراسات التطبيقية التي اعتمدت على الأثر المباشر، ثانياً: الدراسات التي اعتمدت على الآثار غير المباشرة من خلال قنوات الانتقال.

أولاً: الآثار المباشرة لعدم الاستقرار السياسي على النمو

يختص هذا القسم بالدراسات التي أثبتت وجود أثر مباشر لعدم الاستقرار على النمو. اعتمدت بعض الدراسات على نموذج المقطع العرضي Cross-Section Model، وأثبتت وجود أثر سلبي مباشر لعدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي. ومن أهم هذه الدراسات دراسة Barro & Lee (1994) التي اختبرت تأثير خمس متغيرات على النمو الاقتصادي في 116 دولة للفترة (1965-1985) وشملت المتغيرات عدم الاستقرار السياسي معبراً عنه بعدد الثورات خلال العام، دراسة Haan & Siermann (1996) في 97 دولة إفريقية وأسبوية خلال الفترة (1963-1988).

استخدمت دراسات أخرى نموذجي GARCH، GARCH-M واستنتجت وجود أثر سلبي مباشر لعدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي. من هذه الدراسات دراسة Asteriou & Price (2001) عن المملكة المتحدة خلال الفترة (1961-1997) وقامت الدراسة ببناء مؤشر عدم الاستقرار السياسي باستخدام طريقة المكونات الأساسية، دراسة Berthelemy et al. (2002) عن 22 دولة إفريقية للفترة (1996-2001) وأثبتت وجود علاقة متبادلة بين الأحداث السياسية والمتغيرات الاقتصادية. وكذلك دراسة Fosu (2002) التي اختبرت تأثير أحداث الانقلابات على التنمية الاقتصادية في 31 دولة من دول إفريقيا جنوب الصحراء للفترة (1960-1986) واستنتجت أن الانقلاب الفاشل له أثر سلبي أكبر على النمو مقارنة بمؤامرات الانقلاب، دراسة Campos & Karanasos (2008) عن الأرجنتين خلال الفترة (1966-2000) والتي استخدمت نموذج PARCH واستنتجت أن آثار عدم الاستقرار الرسمي تكون أقوى في الأجل الطويل، بينما آثار عدم الاستقرار غير الرسمي تكون أقوى في الأجل القصير، وأخيراً دراسة Zureiqat (2005) عن 25 دولة للفترة (1985-2002) من خمس أقاليم مختلفة وهي: إفريقيا، أوروبا الوسطى والشرقية، أمريكا اللاتينية، الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا.

اعتمدت دراسة (Ghura & Mercereau (2004) على نموذج بروبيت Probit model لتحليل العلاقة السابقة في جمهورية إفريقيا الوسطى للفترة (١٩٦٧-٢٠٠٢). أثبتت الدراسة أن الأثر المباشر لعدم الاستقرار السياسي على النمو غير معنوي. كما اعتمد العديد من الدراسات على نماذج الانحدار وطريقة المربعات الصغرى OLS، وأثبتت نفس النتيجة السابقة. ومن أمثلة هذه الدراسات دراسة (IIDS (2005) عن دولة نيبال للفترة (١٩٧٥-٢٠٠٣)، دراسة (Muhammad, Y. et al. (2008) عن ١٠ دول آسيوية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٥) وأثبتت الدراسة أن تحسن مؤشر عدم الاستقرار السياسي بمقدار ٣٢,٣٥ نقطة يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بنسبة ١٪، دراسة (Muhammad, N. et al. (2010) عن باكستان للفترة (١٩٩٠-٢٠١٠) والتي أثبتت أن الحرب الأهلية تؤدي إلى تخفيض معدل النمو بنسبة تتراوح بين ٠,٠١ إلى ٠,١٣ نقطة مئوية، وأن زيادة الصراعات الداخلية تخفض معدل النمو السنوي بنسبة تتراوح بين ٠,١٨ إلى ٢,٧٧ نقطة مئوية، وأخيراً دراسة (Xiaodong & Maheshwar (2016) عن دولة فيجي للفترة (١٩٨٧-٢٠١٣).

استخدمت دراسة (Abdelkader, H. (2017) منهج التكامل المشترك لجوهانسون ونموذج تصحيح الخطأ (ECM) لتقدير العلاقة بين النمو الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي في مصر في الأجلين الطويل والقصير للفترة (١٩٧٢-٢٠١٣). أثبتت النتائج أن تأثير عدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي سلبى ومعنوي بالنسبة لجميع مؤشرات عدم الاستقرار السياسي. اختبرت مجموعة من الدراسات التطبيقية العلاقة السابقة باستخدام نموذج GMM والأثر الثابت Fixed Effects وتوصلت لوجود أثر سلبى مباشر معنوي لعدم الاستقرار السياسي على النمو. من هذه الدراسات (Akçoraoglu & Kaplan (2017) عن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD للفترة (١٩٨٤-٢٠١٢)، دراسة (Godwin (2017) عن ١٥ دولة عضو في الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) للفترة (٢٠٠٥-٢٠١٢)، وأخيراً دراسة (Pooja & Michael (2019) عن ١٥٧ دولة للفترة (١٩٩٦-٢٠١٤).

تجدر الإشارة إلى وجود عدد قليل من الدراسات أثبتت عدم وجود علاقة بين المتغيرين السابقين، منها (Haber, S. et al. (2000) في المكسيك للفترة (١٩١٠-١٩٣٤) اعتماداً على التحليل الوصفي وتحليل الانحدار، وأثبتت أنه في وجود استقرار سياسي أو عدم وجوده، يمكن للحكومة أن تزيد كفاءة الأداء الاقتصادي إذا تمكنت من حماية حقوق الملكية الخاصة.

ثانياً: دراسات خاصة بقتوات انتقال أثر عدم الاستقرار السياسي للنمو الإقتصادي

يهتم هذا القسم من الدراسات التطبيقية بتحليل الآثار المباشرة وغير المباشرة لعدم الاستقرار السياسي على النمو وذلك من خلال محددات النمو التي تمثل قنوات انتقال. وتتفق هذه الدراسات في وجود أثر سلبي كلي لعدم الاستقرار السياسي على النمو، ويكمن الاختلاف بينها في النماذج القياسية المستخدمة وتحديد الأهمية النسبية لكل قناة.

استخدم كثير من الدراسات نموذج المعادلات الأنية Simultaneous Equations Model وطريقة 2SLS، وأثبتت وجود أثر سلبي كلي لعدم الاستقرار السياسي على النمو. ومن هذه الدراسات دراسة Alesina et al. (1996) عن 113 دولة للفترة (1950-1982) وأثبتت أن أهم قنوات الانتقال هي قناة الاستثمار، دراسة Feng (1997) اعتماداً على البيانات المقطعية لسنة وتسعين دولة للفترة (1960-1980) واستنتجت أن أهم قناة انتقال هي الانتاجية الكلية وكذلك وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين عدم الاستقرار السياسي معبراً عنه بالتغير الحكومي والنمو. وكذلك دراسة Ourania (2010) في دول أوروبا الغربية للفترة (1950-2004) وأثبتت أن أهم قناة انتقال هي التضخم والعجز التجاري وأيضاً وجود علاقة تبادلية بين المتغيرين، وأخيراً دراسة Rahman & Rashid (2018) عن بنجلاديش للفترة (1980-2014) وكانت أهم قنوات الانتقال بالترتيب: التصدير، التضخم، السياحة والانتاجية.

اخبرت مجموعة من الدراسات العلاقة السابقة باستخدام نموذج المعادلات الأنية وطريقة Cross-Section Model وPanel Estimation، وأثبتت وجود أثر سلبي كلي لعدم الاستقرار السياسي على النمو. من هذه الدراسات دراسة Alesina & Perotti (1996) على عينة من 71 دولة للفترة (1960-1985) وأثبتت أن الاستثمار هو أهم قناة انتقال، دراسة Guillaumont et al. (1999) عن عدد من الدول الإفريقية وغير الإفريقية للفترة (1970-1990) واستنتجت أن الأثر السلبي على الانتاجية الكلية أكبر من الأثر السلبي على الاستثمار، دراسة Gyimah & Traynor (1999) عن 39 دولة من دول إفريقيا جنوب الصحراء للفترة (1976-1992) وأثبتت أن الأثر السلبي على الاستثمار هو أهم قناة، وأثبتت نفس النتيجة دراسة Said, J. et al. (2014) عن 69 دولة نامية للفترة (1985-2012).

استخدمت دراسة Ranmali (2004) إطار المتغيرات المتداخلة Intervening Variables Framework، وأثبتت الدراسة أن عدم الاستقرار السياسي يؤثر سلباً على محددات النمو الإقتصادي وأهمها الاستثمار، الانفاق الحكومي، ورأس المال البشري. كما أثبتت أن عدم الاستقرار السياسي له تأثير كلي معنوي على النمو، ولكن أثره المباشر غير معنوي، وأن أهم قنوات الانتقال هي الاستثمار، وأن تحسن مؤشر الاستقرار السياسي بنسبة 1% يؤدي إلى تحسن النمو الإقتصادي من خلال قناة الاستثمار بنسبة 0,28%.

اعتمدت مجموعة أخرى من الدراسات على تقديرات نظام GMM لنماذج Panel Data الديناميكية الخطية والأثر الثابت. ومن أهم هذه الدراسات (Aisen & Francisco (2011) عن ١٦٩ دولة للفترة (١٩٦٠-٢٠٠٤). وأثبتت أن أهم قنوات الانتقال هي التأثير السلبي على الانتاجية ثم الاستثمار، دراسة (Gadong (2019) عن ٥٢ دولة إفريقية للفترة (١٩٨٠-٢٠١٣) وأثبتت وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه Bidirectional Causality بين المتغيرين، كما أثبتت أن أهم القنوات هي النظام الضريبي، الإنفاق الحكومي، العجز المالي والتضخم، الإنتاجية والاستثمار.

استخدمت دراسة (Halit & Taner (2019) أسلوب Dynamic Panel Data في ١٠٠ دولة للفترة (١٩٦٠-٢٠٠٩). استنتجت الدراسة أن عدم الاستقرار السياسي يؤثر على النمو الاقتصادي بشكل رئيسي من خلال الاستثمار.

من عرض الدراسات السابقة، يتضح أن معظم الدراسات التطبيقية اتفقت على وجود أثر سلبي لعدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي باستثناء عدد قليل منها. ويكمن الخلاف بين تلك الدراسات في منهجية وطريقة تناول أثر هذه الظاهرة. وتكمن أهم مساهمات الدراسة في قياس الأثر الكلي لعدم الاستقرار السياسي في مصر بطريقة التجزئة وتوضيح الآثار المباشرة وغير المباشرة، خاصة أن جميع الدراسات التطبيقية – على حد علم الباحث- اهتمت بقياس الأثر المباشر فقط.

٢. مفهوم عدم الاستقرار السياسي وطرق قياسه

يوجد خلاف كبير حول مفهوم عدم الاستقرار السياسي لأنه مفهوم متعدد الأبعاد، بالإضافة لكونه مفهوماً نسبياً تختلف درجته في الدول المتخلفة عن الدول المتقدمة. يعرف (Alesina et al. (1996) عدم الاستقرار السياسي بأنه توافر الفرص لانهاية الحكومة. وعرفه (Bildirici (2004) بأنه حالة من الاضطراب السياسي تمر بها الدولة وقد تشمل وفاة أشخاص وفي كثير من الحالات تؤدي لتدهور الأوضاع الاقتصادية. بينما تناول (Gunhild (2012) عدم الاستقرار السياسي بمفهوم أكثر اتساعاً، حيث عرفه بأنه احتمال وجود أسباب للمظاهرات، أشكال العنف، الإضراب عن العمل، احتمال حدوث انقلابات وقدرة الحكومة على البقاء ومقاومة الإنهيار.

تُعد كيفية قياس عدم الاستقرار السياسي من أهم المشكلات التي تواجه الدراسات التطبيقية المهتمة بتأثير هذه الظاهرة على النمو الاقتصادي. واعتمد الباحثون على طريقتين أساسيتين لقياس عدم الاستقرار السياسي. الطريقة الأولى: يُستخدم فيها متغير أو أكثر للتعبير عن عدم الاستقرار السياسي. ومن أهم الدراسات التي اتبعت هذه الطريقة واعتمدت على متغير واحد هي دراسة (Haan & Siermann (1996)، (Benhabib & Spiegel (1997)، وركزت على معدل دوران السلطة التنفيذية واتخذت من عدد مرات انهيار الحكومة مؤشراً له. بينما استخدمت دراسة (Alesina et al. (1996 احتمال انتهاء الحكومة، واستخدمت دراسة (Guillaumont et al. (1999 ودراسة (Stevens (2000 متغير طول عمر الحكومة، واستخدمت دراسات (Fosu (2001; 2002)، (Ghura & Mercereau (2004) أحداث الانقلاب، واستخدمت دراسة (Zureiqat (2005) مؤشر الديمقراطية Polity II، كما اعتمدت دراسة (Aisen & Francisco (2011) على الاستقرار الحكومي وعبرت عنه بعدد مرات تسمية رئيس مجلس الوزراء في السنة و/أو بقاء ٥٠٪ من الوزراء دون تغيير خلال العام، كذلك اتخذت دراسة (Looi Theam (2013) الاضطرابات المدنية.

ومن أهم الدراسات التي استخدمت أكثر من متغير لقياس عدم الاستقرار السياسي هي دراسة (Easterly & Rebelo (1993) والتي استخدمت الاغتيالات وضحايا الحرب، واستخدمت دراسة (Barro & Lee (1994) الثورات والاغتيالات وضحايا الحرب، بينما استخدمت دراسة (Sala Martin (1997) ودراسة (Ley & Steel (1999) الثورات والانقلابات والحرب كمتغير صوري، واستخدمت دراسة (Berthelemy et al. (2002) الاضرابات والمظاهرات والعنف والانقلاب. وفي هذا الصدد أشارت دراسة (Richard (2009) إلى أن الاعتماد على متغير واحد يؤدي إلى نتائج خاطئة ومضللة لأثر عدم الاستقرار السياسي على النمو، واعتمدت الدراسة على أربع متغيرات هي الاحتجاجات المدنية، العدوان بدوافع سياسية، عدم الاستقرار داخل النظام السياسي وكثرة تغيرات الأنظمة السياسية. كذلك اعتمدت دراسة (Akçoraoğlu & Kaplan (2017) على عدم الاستقرار الحكومي، الصراعات الداخلية والخارجية، التوترات الدينية والعرقية.

أما الطريقة الثانية، فهي استخدام مؤشر للاضطرابات السياسية والاجتماعية والذي يتضمن مؤشرات تعكس الاحتجاج السياسي والعنف الاجتماعي مثل الشغب، السجناء السياسيين، المظاهرات ضد الحكومة، الاضرابات والاغتيالات والقتل بدوافع سياسية. وقد اعتمدت دراسات (Vaniers & Gupta (1986)، (Gupta (1990)، (Özler & Rodrik (1992) على طريقة المكون الأساسي في تكوين مؤشر عدم الاستقرار السياسي، وأصبحت هذه الطريقة من الطرق الشائعة منذ دراسة (Alesina & Perotti (1996). واعتمدت دراسات كثيرة على هذه الطريقة ومن أهمها (Perotti (1996)، (Campos & Nugent (2002)، (Gyimah & Traynor (1999)، (Annett (2000)، (Asteriou & Simon Price (2001)، (IIDS (2005)، (De Haan (2007)، (Blanco & Grier (2009).

ويعتبر أهم مؤشرات لعدم الاستقرار السياسي وأكثرها استخداماً وشمولاً لمحددات هذه الظاهرة هو مؤشر الدليل الدولي لمخاطر الدولة (ICRG). وتم إنشاء نموذج ICRG للتنبؤ بالمخاطر المالية والاقتصادية والسياسية في عام ١٩٨٠ من قبل محرري التقارير الدولية. ويتكون المؤشر من ٢٢ متغير، تم تقسيمها إلى ثلاث فئات فرعية للمخاطر وهي: السياسية، المالية، الاقتصادية، وتم إنشاء رقم قياسي منفصل لكل فئة فرعية. ويتكون مؤشر المخاطر السياسية من ١٠٠ نقطة، أما مؤشر المخاطر المالية ومؤشر المخاطر الاقتصادية فيكون كل منهما من ٥٠ نقطة. ويتضمن المؤشر المركب لمخاطر الدولة أوزاناً ترجيحية لكل مؤشر من المؤشرات الثلاث، ويتم الحصول عليها بقسمة إجمالي النقاط من المؤشرات الثلاث على (٢). ويُصنف المؤشر إلى خمس فئات: مخاطر مرتفعة جداً (صفر-٤٩,٩ نقطة)، مخاطر مرتفعة (٥٠ - ٥٩,٩)، مخاطر متوسطة (٦٠-٦٩,٩)، مخاطر منخفضة (٧٠-٧٩,٩) وأخيراً مخاطر منخفضة جداً (٨٠-١٠٠).

وتضم المخاطر السياسية ١٢ مكوناً (بجانب ١٥ مكون فرعي)، ويضم كل من المخاطر المالية والاقتصادية خمس مكونات، وتم وضع قيمة قصوى وأخرى دنيا لكل مكون من هذه المكونات. ويشير أعلى رقم من النقاط إلى أدنى مخاطر محتملة لهذا المكون، بينما يشير أقل رقم (الصفر) إلى أعلى مخاطر محتملة.

٣. قنوات انتقال أثر عدم الاستقرار السياسي إلى النمو الاقتصادي

تناول العديد من الدراسات القنوات التي ينتقل خلالها أثر عدم الاستقرار السياسي إلى النمو أهمها: أولاً: الانتاجية الكلية TFP: أشارت دراسات (Said, Bhaskar et al. (2005)، (J. et al. (2014)، (Gadong (2019) لوجود أثر سلبي لعدم الاستقرار السياسي على الإنتاجية، ويرجع ذلك إلى أن ارتفاع درجة عدم التأكد قد يؤدي إلى تخفيض كفاءة تخصيص الموارد. كما قد يؤدي إلى تخفيض الشركات والحكومات لنفقات البحوث والتطوير، بالتالي انخفاض معدلات التقدم التكنولوجي. وقد تؤدي أحداث العنف والاضطرابات المدنية والإضرابات إلى إعاقة نشاط المنشآت والأسواق، تخفيض ساعات العمل وتدمير جزء من الطاقة الإنتاجية للمجتمع.

ثانياً: انخفاض الانفاق على التنمية، أشارت دراسات (Ra & Singh (2005)، (Godwin (2017) و (Pooja & Michael (2019) إلى أن الأحداث المسببة لعدم الاستقرار السياسي تؤدي إلى زيادة الانفاق الحكومي على حساب الانفاق على التنمية خاصة في ظل ما تعانيه الدول النامية من عجز في الموازنة العامة، بالتالي انخفاض معدلات النمو.

ثالثاً: الانفاق الحكومي الاستهلاكي، استنتجت دراسات (Gadong, Sharma (2004)، (Gadong (2019) أن عدم الاستقرار السياسي يؤدي إلى زيادة إنفاق الحكومة المخصص لمواجهة الأحداث المصاحبة له. وتتمثل هذه الزيادة في الانفاق العسكري، الانفاق على رجال الأمن، شراء الأسلحة والمعدات العسكرية، الزيادة في الانفاق الحكومي للسيطرة على المظاهرات، التكاليف الناتجة عن تغيير الحكومات المتكرر ودعم الحلفاء السياسيين. ومن المعروف أن أوجه الانفاق السابقة تتسم بانخفاض إنتاجيتها، بالتالي لا تساهم في النمو.

رابعاً: المدخرات المحلية: تؤدي حالة عدم التأكد لتخفيض الحوافز للادخار المحلي. وفسرت دراسة (Fabrizio 2003) ذلك بأنه في ظل تزايد حدة أحداث العنف، يتجه الأفراد لتخفيض أرصدهم البنكية لمواجهة احتياجاتهم الضرورية، ولا يفضلون توظيف هذه المدخرات لارتفاع درجة المخاطر. وأوضحت دراسة (Ranmali 2004) ودراسة (Gadong 2019) أن الانفاق في ظل فترات التوتر والصراعات يفوق كثيراً الانفاق في الفترات العادية، وغالباً يتم تمويل هذه الزيادة من خلال تخفيض الادخار. وأضافت الدراسة أن الادخار يتجه إلى الانخفاض بمعدلات متسارعة نتيجة ظاهرة هروب رأس المال المصاحبة لأحداث العنف.

خامساً: العجز التجاري: أثبتت دراسة (Bhaskar et al. 2005) ودراسة (Gadong 2019) أن عدم الاستقرار السياسي يؤدي إلى زيادة مستويات العجز التجاري، حيث تؤدي التغييرات المتكررة للحكومات لتغيرات مماثلة في السياسات العامة ومنها السياسات الاقتصادية. وفي ظل عدم الاستقرار، يميل رجال الأعمال إلى استغلال هذه الأوضاع لتحقيق هامش ربح مرتفع عن طريق زيادة الواردات من السلع الأكثر ربحاً. ويؤدي انخفاض الانتاجية الكلية إلى تغطية الطلب المحلي من خلال الواردات بدلاً من تغطيته من خلال الانتاج المحلي.

سادساً: الاستثمار الكلي: استنتجت دراسات عديدة أن الاستثمار الكلي هو أكثر المتغيرات الكلية التي تتأثر سلبياً نتيجة عدم الاستقرار السياسي. ومن أهم هذه الدراسات (Aisen & Francisco 2011)، (Gadong 2019)، (Halit & Taner 2019) والتي أشارت إلى أن التوتر وسيادة حالة من عدم التأكد قد يؤدي لتخفيض الربحية المتوقعة والكفاءة الحدية للاستثمار (MEI)، بالتالي تخفيض الاستثمارات المحلية والأجنبية على حد سواء. ويؤدي التغيير المتكرر للحكومات لحدوث تغير متكرر في السياسات مما يؤثر بصورة مباشرة على تدفق الاستثمارات. كما أشارت دراسة (Said, J. et al. 2014) إلى أن عدم الاستقرار السياسي يؤثر سلباً على تراكم رأس المال البشري، حيث يؤدي عدم التأكد إلى تخفيض الانفاق على التعليم والتدريب.

٤. واقع الاستقرار السياسي في مصر

مرت مصر بالعديد من الأحداث التي نتج عنها عدم الاستقرار السياسي خلال فترة الدراسة أبرزها اغتيال الرئيس السادات ١٩٨١. وكذلك شهد عقد التسعينات من القرن العشرين العديد من حالات اغتيال لكبار المسؤولين، إضافة للعديد من العمليات الإرهابية التي أثرت سلباً على التنمية الاقتصادية وكان من أهمها حادث الأقصر في ١٧ نوفمبر ١٩٩٧.

وتظل الفترة (٢٠١١-٢٠١٥) أسوأ الفترات التي شهدتها مصر فيما يتعلق بالاستقرار السياسي. ووفقاً لتقرير الدليل الدولي لمخاطر الدولة ICRG، بلغ مؤشر المخاطر السياسية في عام ٢٠١٣ حوالي ٤٧ نقطة، بالتالي تصنيف مصر كدولة ذات مخاطر سياسية مرتفعة جداً وهي الفئة الأخيرة وأسوأ الفئات بالنسبة لهذا المؤشر. وشهد عام ٢٠١٤ تحسناً طفيفاً (٤٨,٥ نقطة) ولكن ظلت مصر في الفئة السابقة، واحتلت مصر الترتيب ١٢٥ من ١٤٠ دولة، أي كانت مصر في هذا العام ضمن أسوأ ١٦ دولة في العالم من حيث المخاطر السياسية. وفي يناير ٢٠١٥، شهدت مصر تحسناً طفيفاً وحقت الحد الأدنى من ثاني أسوأ فئات الاستقرار السياسي، حيث بلغ المؤشر بالنسبة لمصر ٥٠ نقطة. ويبين الجدول رقم (١) بشكل تفصيلي واقع محددات الاستقرار السياسي في مصر عام ٢٠١٤.

ويتضح أن ستة من محددات الاستقرار السياسي تقع في فئة المخاطر المرتفعة جداً. وهي بالترتيب تدخل الجيش في السياسة، وحصلت مصر على نقطة واحدة من إجمالي ٦ نقاط، ويرجع ذلك للظروف التي مرت بها مصر والتي استوجبت تدخل الجيش في الحياة السياسية. ثم الظروف الاجتماعية والاقتصادية، وحصلت مصر على ٣,٥ نقطة من ١٢ نقطة بنسبة ٢٩,٢٪، ويرجع ذلك لسوء الأداء الاقتصادي وتراجع جميع المؤشرات الاقتصادية، زيادة الضغوط الاجتماعية وعدم الرضا الاجتماعي نتيجة زيادة معدلات البطالة والفقر. ويأتي بعد ذلك الفساد بنقطتين فقط من إجمالي ٦ نقاط بنسبة ٣٣,٣٪. وجاء محدد الديمقراطية في نفس ترتيب الفساد بنفس النسبة ٣٣,٣٪.

جدول رقم (١) واقع محددات الاستقرار السياسي في مصر خلال عام ٢٠١٤

المكون	الحد الأقصى من النقاط	النقاط المحققة	نسبة المحقق	تصنيف المخاطر
الاستقرار الحكومي	١٢	٧,٠	٥٨,٣٪	مرتفعة
الظروف الاجتماعية والاقتصادية	١٢	٣,٥	٢٩,٢٪	مرتفعة جداً
مناخ الاستثمار	١٢	٦,٠	٥٠,٠٪	مرتفعة
الصراعات الداخلية	١٢	٥,٥	٤٥,٨٪	مرتفعة جداً
الصراعات الخارجية	١٢	٩,٠	٧٥,٠٪	منخفضة
الفساد	٦	٢,٠	٣٣,٣٪	مرتفعة جداً
تدخل الجيش في السياسة	٦	١,٠	١٦,٧٪	مرتفعة جداً
التوترات الدينية	٦	٢,٥	٤١,٧٪	مرتفعة جداً
القانون والنظام	٦	٣,٠	٥٠,٠٪	مرتفعة
النزاعات العرقية	٦	٥,٠	٨٣,٣٪	منخفضة جداً
المساءلة الديمقراطية	٦	٢,٠	٣٣,٣٪	مرتفعة جداً
جودة البيروقراطية	٤	٢,٠	٥٠,٠٪	مرتفعة
الإجمالي	١٠٠	٤٨,٥		

PRS Group (2015), International Country Risk Guide, Volume XXXVI, Number 1.

وجاء في المرتبة الخامسة محدد التوترات الدينية مسجلاً ٢,٥ نقطة من ٦ نقاط وبنسبة ٤١,٧٪، حيث شهدت مصر منذ ثورة يناير تصاعد هذه الظاهرة خاصة في عام ٢٠١٣ والذي شهد بعض الاعتداءات على دور العبادة، ومحاولة سيطرة اتجاه واحد على المجتمع والحكم. أما المحدد السادس والأخير في هذه الفئة هو الصراعات الداخلية، حيث شهدت مصر حالة غير مسبوقة من العنف السياسي والإرهاب والاضطرابات المدنية، وسجل هذا المحدد ٥,٥ نقطة من ١٢ نقطة وبنسبة ٤٥,٨٪.

وجاءت أربع محددات في فئة المخاطر المرتفعة، أولها مناخ الاستثمار، وسجل الحد الأدنى لهذه الفئة وهو ٥٠٪. وثاني المحددات هو القانون والنظام، وسجل نفس النسبة السابقة. ويدل ذلك على حاجة مصر لاتخاذ مزيد من الإجراءات التي تكفل احترام القوانين ومواجهة ارتفاع معدل الجريمة. وثالث هذه المحددات هو البيروقراطية وبنفس النسبة السابقة أيضاً ٥٠٪، حيث تعاني مصر من ضعف المؤسسات الحكومية بالإضافة لغياب الرؤية وتغيير كبير في السياسات الحكومية مع تعاقب الحكومات المختلفة. وأخيراً الاستقرار الحكومي، وحصل على نسبة ٥٨,٣٪، ويرجع ذلك لزيادة التغييرات الوزارية بعد يناير ٢٠١١ نتيجة الضغوط المجتمعية وعدم قدرة الحكومات المتعاقبة على تنفيذ برامجها المعلنة.

أما المحددان اللذان يمثلان نقاط قوة الاستقرار السياسي في مصر هما الصراعات الخارجية والنزاعات العرقية، حيث حقق الأول نسبة ٧٥٪ من إجمالي النقاط، أى يقع في فئة المخاطر المنخفضة. ويعكس ذلك نجاح السياسة الخارجية لمصرية في اكتساب ثقة المجتمع الدولي وكفاءة التعامل مع الضغوط الخارجية بعد أحداث يونيو ٢٠١٣. أما المحدد الثاني وهو النزاعات العرقية، فيعتبر أفضل المحددات في مصر، وحقق ٨٣,٣٪ من إجمالي النقاط لهذا العنصر، كما أنه العنصر الوحيد الذي يُصنف ضمن فئات المخاطر المنخفضة جداً.

تجدر الإشارة إلى أن مصر شهدت تحسناً كبيراً فيما يتعلق بالاستقرار السياسي منذ عام ٢٠١٦ مما يعكس بوضوح نجاح السياسات المصرية في هذا الشأن. حيث تحسن ترتيب مصر إلى المرتبة ٨٠ برقم قياسى للمخاطر السياسية مقداره ٦٦ نقطة لتقع في فئة المخاطر السياسية المتوسطة. واستمر التحسن في عام ٢٠١٧ لتحتل المرتبة ٥٨ حيث بلغ الرقم القياسى ٧١ نقطة في فئة المخاطر السياسية المنخفضة. واستمر التحسن في عام ٢٠١٨ لتحتل مصر المرتبة ٤٤ بين دول العالم مسجلة ٧٣ نقطة في فئة المخاطر السياسية المنخفضة لتقترب من أعلى فئات الاستقرار السياسى وهي فئة المخاطر السياسية المنخفضة جداً.

٥. توصيف النموذج وطريقة التقدير

أشارت دراسات كثيرة أهمها (Alesina et al (1996)، (Blanco & Grier (2009)، (Ourania (2010) إلى إمكانية وجود ارتباط داخلى بين عدم الاستقرار السياسى والنمو الاقتصادى وكذلك وجود مشكلات تتعلق بالجوانب الداخلية Endogeneity للنموذج. ويُفضل في هذه الحالات الاعتماد على نموذج المعادلات الآتية لتقدير الآثار المباشرة وغير المباشرة لعدم الاستقرار السياسى على النمو. وأشارت الدراسات أيضاً إلى أن طريقة القياس المباشرة قد تؤدي لتقدير مضلل للمساهمة النسبية لكل متغير بالنسبة للأثر الكلى لعدم الاستقرار السياسى، خاصة وأنه يؤثر على كافة محددات النمو الأساسية بدرجة كبيرة.

واتفاقاً مع الدراسات السابقة، ستستخدم الدراسة مدخل المعادلات الآتية اعتماداً على المنهجية المتبعة في دراسة (Newey (1987) والتي تم تعديلها في دراسات كثيرة لاحقة أهمها (Londregan & Poole (1990)، (Alesina, A. et al (1996)، (Ourania (2010). واستخدمت هذه الدراسات طريقة التجزئة Decomposition Method التي يمكن من خلالها قياس أثر عدم الاستقرار السياسى على محددات النمو، وتقدير المساهمة النسبية لكل قناة في التأثير الكلى لعدم الاستقرار السياسى على النمو. ومن أهم الدراسات التطبيقية التي اعتمدت على طريقة التجزئة هي (Mo (2001)، (Dreher & Herzfeld، Pellegrini & Gerlagh (2004)، (and Pellegrini (2011)، (2005)، والتي قامت بتطبيقها في تحليل وقياس أثر الفساد على النمو.

وتناولت الدراسة في البند الرابع أهم قنوات انتقال أثر عدم الاستقرار السياسي على النمو وهي رأس المال البشري، الانفاق الحكومي، الاستثمار، التضخم. وأشارت دراسة Looi, T. (2013) لوجود علاقة طردية بين عدم الاستقرار السياسي والفساد وفسرت ذلك بأنه كلما زادت درجة عدم الاستقرار السياسي وما ينتج عنه من فوضى وانفلات أمني وعدم احترام للقوانين والنظام، أدى ذلك لزيادة معدلات الفساد والعكس صحيح.

وفي ضوء ما سبق يتكون النموذج الأساسي من معادلة النمو بالإضافة لمعادلات تمثل قنوات الانتقال السابقة، باستثناء التضخم الذي ستنم إضافته لاحقاً لاختبار حساسية النموذج لإضافة قناة جديدة. وتهدف هذه المعادلات للتعبير عن الآثار غير المباشرة لعدم الاستقرار السياسي على النمو وأخيراً معادلة تمثل محددات عدم الاستقرار السياسي، وهي معادلة شرطية لمعالجة مشكلة الجوانب الداخلية والنتيجة عن تحديد عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي وقنوات الانتقال أنياً. ويتشابه هذا النموذج مع الدراسات التي قامت بتطبيق طريقة قنوات الانتقال، ومن أهمها دراسة (Tavares & Wacziarg 2001) والتي قامت بتحليل العلاقة بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي، وكذلك دراسة (Wacziarg 2001) لقياس أثر قنوات الانتقال على انفتاح التجارة والنمو، ودراسة (Lorentzen, McMillan & Wacziarg 2008) لتحليل العلاقة بين معدل الوفاة والنمو الاقتصادي.

وتتلخص طريقة عمل النموذج في الاعتماد على معادلات أنية يتم فيها استبعاد عدم الاستقرار السياسي من معادلة النمو، ثم قياس أثره على قنوات الانتقال الأخرى التي تشملها معادلة النمو. وبعد تقدير هذه المعادلات، يتم ضرب معامل عدم الاستقرار السياسي من دالة محدد النمو (قناة الانتقال) في معامل (قناة الانتقال) من معادلة انحدار النمو. ومن خلال هذه الطريقة، يمكن قياس العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي والنمو ولكل محدد أساسي من محددات النمو. وينتج عن هذه الطريقة تجزئة إجمالية أثر عدم الاستقرار السياسي على النمو على محددات النمو الأساسية. ثم يتم تحديد المساهمة النسبية لكل قناة في الأثر الإجمالي لعدم الاستقرار السياسي على النمو. ويتكون النموذج من المعادلات التالية:

$$GR = \alpha_0 + \alpha_1IGDP + \alpha_2Hc + \alpha_3INV + \alpha_4GOV + \alpha_5CRP + \epsilon^g \quad (1)$$

$$PI = \eta_0 + \eta_1CRP + \eta_2Gov + \eta_3IGDP + \eta_4Pop + \eta_5Lockl + \epsilon^p \quad (2)$$

$$HC = \delta_0 + \delta_1PI + \delta_2GDP + \delta_3Edu + \delta_4URBAN + \epsilon^h \quad (3)$$

$$INV = \gamma_0 + \gamma_1PI + \gamma_2Hc + \gamma_3Gov + \gamma_4 IGDP + \gamma_5Pop15 + \gamma_6Pop65 + \gamma_7Open + \epsilon^i \quad (4)$$

$$Gov = g_0 + g_1PI + g_2IGDP + g_3Urban + g_4Pop + g_5Pop15 + g_6Pop65 + \epsilon^G \quad (5)$$

$$CRP = \beta_0 + \beta_1PI + \beta_2IGDP + \beta_3Demo + \epsilon^c \quad (6)$$

ويتكون النموذج من ست معادلات، تمثل المعادلة رقم (١) محددات النمو الأساسية، وتم التعبير عن معدل النمو بمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GR)، وشملت المتغيرات المستقلة قنوات الانتقال الأربعة بالإضافة إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الأولى Initial GDP ويرمز له بالرمز IGDP. كما تمثل المعادلة رقم (٢) محددات عدم الاستقرار السياسي (PI) وهي الفساد (CRP)، والإنفاق الحكومي (GOV)، (IGDP)، الإنفاق العام على التعليم (Edu)، عدد السكان (POP) ومعدل وجود موانئ للدولة (LockI)، وتناولت هذه المحددات دراسة (Tavares & Wacziarg (2001).

وتمثل المعادلة رقم (٣) محددات رأس المال البشري (HC) والتي تناولتها دراسات كثيرة أهمها (Gupta et al. (2002)، (Baldacci et al. (2008)، (Jong (2009). وهذه المحددات هي (PI)، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP)، (Edu) ودرجة التحضر (URBAN). بينما تمثل المعادلة رقم (٤) محددات الاستثمار وهي (IGDP)، (GOV)، (HC) والتي اعتمدت عليها دراسة (Mauro (1995)، كذلك متغيرات نسبة السكان أقل من ١٥ عاماً (POP15)، نسبة السكان فوق ٦٥ عاماً (POP65) وانفتاح التجارة (OPEN) والتي اعتمدت عليها دراسة (Tavares & Wacziarg (2001) ودراسة (Wacziarg (2001).

كما تمثل المعادلة رقم (٥) محددات الإنفاق الحكومي (GOV) وهي عدد السكان (POP)، (IGDP)، (URBAN) والتي استخدمتها دراسة (Alesina & Wacziarg (1998)، بالإضافة إلى (pop15)، (POP65) والتي اعتمدت عليها دراسة (Tavarez & Wacziarg (2001)، ودراسة (Wacziarg (2001). وتمثل المعادلة الأخيرة في النموذج رقم (٦) محددات الفساد (CRP)، وتشمل متغيرين بجانب عدم الاستقرار السياسي (PI) وهما (GDP)، ومتغير عشوائي (Demo) يعبر عن فترة الحفاظ على المؤسسات الديمقراطية وذلك وفقاً لدراسة (Serra (2006).

٦. نتائج تقدير النموذج

تنقسم نتائج تقدير النموذج إلى قسمين هما: أولاً: نتائج تقدير النموذج الأساسي الذي يهدف لقياس أثر عدم الاستقرار السياسي على النمو في مصر من خلال أربع قنوات انتقال والتي سبق الإشارة إليها، حيث يتم تقدير أثر قنوات الانتقال على النمو وكذلك أثر عدم الاستقرار السياسي على كل قناة، ثم المساهمة النسبية لكل قناة انتقال في الأثر الإجمالي لعدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي في مصر. ثانياً: نتائج تقدير النموذج بعد إضافة قناة انتقال جديدة وهي التضخم بهدف اختبار حساسية نتائج النموذج لإضافة قناة انتقال جديدة.

أولاً: نتائج تقدير النموذج الأساسي

تشير نتائج تقدير النموذج الأساسي باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS، والموضحة في جدول رقم (٢) أن جميع التقديرات الخاصة بأثر قنوات الانتقال على النمو جاءت متفقة مع النظرية الاقتصادية ونتائج الدراسات التطبيقية باستثناء قناة رأس المال البشري، حيث جاءت إشارته سالبةً على غير المتوقع. وقد يرجع ذلك لسوء المنظومة التعليمية في مصر وعدم اتساقها مع متطلبات سوق العمل من حيث المهارات المطلوبة أو تنمية المهارات الفكرية والإبداعية.

وبالنسبة لمعنوية محددات النمو (قنوات الانتقال)، فلم تثبت معنوية رأس المال البشري للأسباب السابق ذكرها. كذلك لم تثبت معنوية الانفاق الحكومي ويمكن تفسير ذلك بأن الجانب الأكبر من الموازنة العامة في مصر يُوجه إلى الأجور والدعم وخدمة الدين العام وبالتالي ضعف الانفاق على مشروعات التنمية والبنية الأساسية اللازمة لتحقيق النمو. بينما تثبت معنوية الاستثمار والفساد وعند مستويات مرتفعة وهي ٥٪، ١٪ على الترتيب، الأمر الذي يعكس الأثر الهام لهذين المتغيرين على النمو الاقتصادي في مصر.

جدول (٢)

تقدير النموذج الأساسي باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS

أثر عدم الاستقرار السياسي على القناة	أثر القناة على النمو	متغير القناة
-1.3461 (-0.0848)	-0.28025 (-0.01335)	HC
-0.2786 (-0.0077)	2.189195** (0.20379)	INV
-0.2473 (-0.0019)	0.623005 (0.10427)	Gov
3.2770*** (0.8625)	-3.06977*** (-0.02529)	CRP

١- الأرقام بين الأقواس تمثل قيم المعلمات، أما *، **، *** قيم المعنوية عند ١٠٪، ٥٪، ١٪ على الترتيب.

ويوضح الجدول رقم (٣) الأثر الإجمالي لعدم الاستقرار السياسي على النمو، حيث جاء سالباً ومعنوياً وبلغ حوالي (-٠,٠٢٢٤)، أي أن زيادة درجة عدم الاستقرار السياسي بمقدار ١٪ يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي في مصر من خلال قنوات الانتقال الأربعة بحوالي ٢,٤٪.

جدول (٣)

ملخص لآثار القناة (المحدد) للنموذج الأساسي

باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS

أثر عدم الاستقرار السياسي على النمو	أثر عدم الاستقرار السياسي على القناة	أثر القناة على النمو	متغير القناة
(0.0011)	-1.3461 (-0.0848)	-0.28025 (-0.01335)	HC
(-0.0016)	-0.2786 (-0.0077)	2.189195** (0.20379)	INV
(-0.0002)	-0.2473 (-0.0019)	0.623005 (0.10427)	Gov
(-0.0218)	3.2770*** (0.8625)	-3.06977*** (-0.02529)	CRP
(-0.0224)	الأثر الإجمالي لعدم الاستقرار السياسي على النمو		

١- الأرقام بين الأقواس تمثل قيم المعلمات، أما *، **، *** قيم المعنوية عند ١٠٪، ٥٪، ١٪ على الترتيب.

يتضح أن متغير الفساد هو أعلى قناة انتقال لنقل أثر عدم الاستقرار السياسي للنمو في مصر، حيث بلغت مساهمته السالبة ٢,١٪ وبمساهمة نسبية ٨٨٪ تقريباً من إجمالي الأثر مع ثبوت معنويته. ثم يأتي الاستثمار في المرتبة الثانية، حيث جاء معنوياً احصائياً وبإشارة سالبة وبلغت مساهمته حوالي ٠,٢٪ وبمساهمة نسبية بلغت ٦٪ تقريباً. كما سجل متغير الانفاق الحكومي مساهمة سالبة ولكنها غير معنوية، حيث بلغت ٠,٠٢٪ وبنسبة مساهمة ٠,٨٪. وجاءت إشارة رأس المال البشري موجبة ولكنها غير معنوية، حيث بلغت مساهمته ٠,٠١٪، وهو الأثر الوحيد الموجب لعدم الاستقرار السياسي على النمو.

ويوضح جدول (٤) نتائج تقدير النموذج الأساسي باستخدام طريقة 2SLS، ويلاحظ تشابه جميع الإشارات الخاصة بأثر قنوات الانتقال على النمو وكذلك درجة المعنوية مع النتائج وفقاً لطريقة OLS، الأمر الذي يعكس ثبات وقوة العلاقة لتلك المتغيرات بالرغم من اختلاف طريقة التقدير. وبالنسبة لأثر عدم الاستقرار السياسي على محددات النمو، جاءت إشارات جميع المتغيرات دون أي خلاف بالمقارنة بطريقة التقدير OLS مما يدل على قوة وثبات اتجاه العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي وهذه المتغيرات.

والخلاف الوحيد في نتائج التقدير بين الطريقتين هو ثبوت معنوية رأس المال البشري في طريقة 2SLS عند درجة معنوية ٥٪ والذي لم تثبت معنويته في طريقة OLS، حيث لم تثبت أيضاً معنوية الاستثمار والانفاق الحكومي، كذلك تثبت معنوية عدم الاستقرار السياسي في التأثير على الفساد وعند نفس مستوى المعنوية ١٪ ويدل ذلك على ثبات وقوة العلاقة بين هذين المتغيرين في طرق التقدير المختلفة.

جدول (٤) النتائج الرئيسية للنموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين 2SLS

أثر عدم الاستقرار السياسي على القناة	أثر القناة على النمو	متغير القناة
-2.0053** (-0.162)	-0.08963 (-0.00978)	HC
-0.71102 (-0.0335)	2.287272** (0.504257)	INV
0.6353 (0.0081)	0.43245 (0.11479)	Gov
-3.4919*** (-1.1719)	-3.1152*** (-0.05045)	CRP

-الأرقام بين الأقواس تمثل قيم المعلمات، أما *، **، *** قيم المعنوية عند ١٠٪، ٥٪، ١٪ على الترتيب.

وبالنسبة للأثر الإجمالي لعدم الاستقرار السياسي على النمو وفقاً لطريقة 2SLS والموضح في الجدول رقم (٥)، جاء سالباً ومعنوياً أيضاً ولكنه يزيد بمقدار ثلاثة أمثال تقريباً عن الأثر المقدر وفقاً لطريقة OLS، حيث بلغ حوالي (-٠,٠٧٥٤). كما ظل الأثر السالب لعدم الاستقرار السياسي على النمو من خلال متغيرات الاستثمار والانفاق الحكومي وأيضاً مع عدم ثبوت معنوية أثر عدم الاستقرار السياسي على تلك المتغيرات، ولكن مع اختلاف نسبة المساهمة. فقد جاءت قيمة المعاملات على الترتيب ١,٧٪، ٠,٩٪ وبنسبة مساهمة ٢١,٥٪ و ٢٪.

جدول (٥)

ملخص لأثار القناة (المحدد) للنموذج الأساسي باستخدام طريقة 2SLS

متغير القناة	أثر القناة على النمو	أثر عدم الاستقرار السياسي على القناة	أثر عدم الاستقرار السياسي على النمو
HC	-0.08963 (-0.00978)	-2.0053** (-0.162)	(0.0016)
INV	2.287272** (0.504257)	-0.71102 (-0.0335)	(-0.0169)
Gov	0.43245 (0.11479)	-0.6353 (-0.0081)	(-0.0009)
CRP	-3.1152*** (-0.05045)	3.4919*** (1.1719)	(-0.0591)
الأثر الإجمالي لعدم الاستقرار السياسي على النمو			(-0.0754)

-الأرقام بين الأقواس تمثل قيم المعلمات، أما *، **، *** قيم المعنوية عند ١٠٪، ٥٪، ١٪ على الترتيب.

كما ظل متغير الفساد أهم قناة انتقال لنقل أثر عدم الاستقرار السياسي للنمو مع انخفاض مساهمته النسبية وفقاً لطريقة OLS، حيث بلغت مساهمته السالبة ٦٪ تقريباً وبمساهمة نسبية ٧٥٪ مع ثبوت معنويته. وأخيراً ظلت إشارة رأس المال البشري موجبة مع ثبوت معنويته، حيث بلغت مساهمته ١٦,٠٪.

ثانياً: حساسية نتائج تقدير النموذج بعد إضافة قناة التضخم

أشارت دراسات كثيرة إلى وجود علاقة قوية بين عدم الاستقرار السياسي والتضخم من أهمها (Aisen & Francisco (2006,2011)، (Gadong ، Rahman & Rashid (2018)، (2019) بالتالي قد توجد آثار أخرى غير مباشرة لعدم الاستقرار السياسي من خلال قناة التضخم. ولذلك قامت الدراسة بإضافة هذه القناة للنموذج الأساسي السابق لقياس هذا الأثر من ناحية، ومن

ناحية أخرى اختبار حساسية نتائج النموذج الأساسي لإضافة قناة انتقال جديدة. وبإدخال معادلة التضخم، يصبح النموذج يتكون من سبع معادلات.

$$INF = \pi_0 + \pi_1CRP + \pi_2Gov + \pi_3GDP + \epsilon_i \quad (7)$$

وتوضح المعادلة السابقة محددات التضخم وهي نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) كما أشارت دراسة (2000) Al-Marhubi، أما دراسة Tavares & Wacziarg (2001) ودراسة Mohamed, D. (2013) فقد أضافت متغيرين هما الإنفاق الحكومي (GOV) والفساد (CRP).

وبمقارنة النتائج الموضحة بالجدولين رقم (٢) ورقم (٦) بعد إضافة قناة التضخم وفقاً لطريقة OLS، يمكن الخروج بالملاحظات التالية: أولاً: توجد علاقة طردية بين التضخم والنمو الاقتصادي مع ثبوت معنويته عند مستوى معنوية ١٠٪، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج معظم الدراسات التطبيقية. كما يوجد تأثير سلبي لعدم الاستقرار السياسي على التضخم مع ثبوت معنوية هذه العلاقة، وتتوافق هذه النتيجة أيضاً مع الكثير من الدراسات التطبيقية.

جدول (٦)

حساسية انتقال أثر عدم الاستقرار السياسي على النمو

باستخدام OLS بعد إضافة قناة التضخم

متغير القناة	أثر القناة على النمو	أثر الاستقرار السياسي على القناة	أثر الاستقرار السياسي على النمو
HC	-0.2580 (-0.0151)	-1.3461 (-0.0848)	(0.0013)
INV	1.9280* (0.1853)	-0.2786 (-0.0077)	(-0.0014)
Gov	0.2613 (0.0474)	-0.2473 (-0.0019)	(-0.0001)
INF	1.8404* (0.0174)	-1.7479* (-0.2515)	(-0.0044)
CRP	-3.1262*** (-0.0284)	3.2770*** (-0.8625)	(-0.0245)
الأثر الإجمالي للاستقرار السياسي على النمو			(-0.0291)

-الأرقام بين الأقواس تمثل قيم المعلمات، أما *، **، *** قيم المعنوية عند ١٠٪، ٥٪، ١٪ على الترتيب.

ثانياً: لم تتغير تقديرات كل القنوات نتيجة لإضافة قناة التضخم من حيث الإشارات أو المعنوية، وإن انخفض مستوى معنوية الاستثمار من ٥٪ إلى ١٠٪ مما يعني انخفاض درجة حساسية هذه المتغيرات لإضافة قناة التضخم. ثالثاً: حدث تغير طفيف في الأثر الإجمالي السلبى لعدم الاستقرار السياسى على النمو حيث ارتفع من (-٠,٠٢٢٤) إلى (-٠,٠٢٩١)، كذلك لم تتأثر تقديرات أهم قنوات إنتقال أثر عدم الاستقرار السياسى إلى النمو وهي الفساد والاستثمار وإن جاءت قناة التضخم فى المرتبة الثانية بعد الفساد، حيث بلغت مساهمته النسبية ١٣٪، كما هو موضح بالجدول رقم (٤/م) بالملحق الإحصائى.

وبمقارنة نتائج الجدولين رقم (٣) ورقم (٧) بعد إضافة قناة التضخم باستخدام طريقة 2SLS، نلاحظ ما يلي: أولاً: يوجد تأثير موجب لقناة التضخم على النمو الاقتصادى مع ثبوت معنوية هذه العلاقة. ثانياً: ارتفاع درجة حساسية معظم القنوات لإضافة قناة التضخم، وإن ظلت الإشارات كما هي، ولكن يوجد اختلاف ملحوظ فى قيم المعلمات. أما عن أثر عدم الاستقرار السياسى على قنوات الانتقال، فقد تحول الأثر السالب لعدم الاستقرار على رأس المال البشرى إلى غير معنوى. ثالثاً: لم تؤثر قناة التضخم على معنوية متغير الفساد والاستثمار باعتبارهما أهم قناتى لانتقال أثر عدم الاستقرار السياسى إلى النمو، واحتفظا بنفس مستوى المعنوية وهما ١٪ و ٥٪ على الترتيب.

جدول (٧) ملخص حساسية انتقال أثر عدم الاستقرار السياسى على النمو باستخدام طريقة

2SLS بعد إضافة قناة التضخم

أثر الاستقرار السياسى على النمو	أثر الاستقرار السياسى على القناة	أثر القناة على النمو	متغير القناة
(0.0004)	-1.1947 (-0.0848)	-0.04503 (-0.0042)	HC
(-0.0073)	-0.817118 (0.0203)	2.22569** (0.3602)	INV
(-0.0003)	-0.31779 (-0.0019)	0.63782 (0.1483)	Gov
(-0.0064)	-2.2792** (-0.2665)	1.7524* (0.024)	INF
(-0.0474)	3.2928*** (0.8626)	-4.9787*** (-0.0549)	CRP
(-0.0610)	الأثر الإجمالى للاستقرار السياسى على النمو		

-الأرقام بين الأقواس تمثل قيم المعلمات، أما *، **، *** قيم المعنوية عند ١٠٪، ٥٪، ١٪ على الترتيب.

رابعاً: ثبتت معنوية الأثر الكلي السالب لعدم الاستقرار السياسي على النمو من خلال جميع القنوات ولكن انخفض من (-٠,٠٧٥٤) إلى (-٠,٠٦١٠). كذلك احتفظ الفساد بأعلى مساهمة نسبية بين القنوات مع زيادة طفيفة في نسبة المساهمة بعد إضافة قناة التضخم من ٧٥٪ إلى ٧٧٪ تقريباً. ويليهما قناة الاستثمار والذي انخفضت مساهمته النسبية بعد إضافة قناة التضخم من ٢١,٥١٪ إلى ١٢٪ تقريباً، ثم التضخم بنسبة مساهمة ١٠٪.

ويوضح الجدول رقم (٨) نسبة مساهمة كل قناة انتقال في الأثر الاجمالي لعدم الاستقرار السياسي على النمو في النموذج الأساسي وباستخدام طريقتي التقدير OLS، 2SLS وكذلك بعد إضافة قناة التضخم.

جدول (٨)

نسبة مساهمة كل قناة انتقال من الأثر الإجمالي

لعدم الاستقرار السياسي على النمو في طرق التقدير المختلفة

القناة	النموذج الأساسي بطريقة OLS	النموذج الأساسي بطريقة 2SLS	بعد إضافة التضخم بطريقة OLS	بعد إضافة التضخم بطريقة 2SLS
HC	4.6%	2.02%	4.04%	0.58%
INV	6.3%	21.51%	4.51%	11.85%
Gov	0.8%	1.18%	0.28%	0.46%
INF	-	-	13.82%	10.37%
CRP	88.3%	75.29%	77.35%	76.75%
الإجمالي	100%	100%	100%	100%

- تم حساب هذه النسب بمعرفة الباحث من خلال النتائج الواردة في الجداول: ٣، ٥، ٦، ٧.

٧. النتائج

يمكن تقسيم نتائج الدراسة بهدف اختبار الفرضيتين الرئيسيتين لها إلى اتجاه ومعنوية الأثر الاجمالي لعدم الاستقرار السياسي على النمو في ظل طريقتي التقدير المربعات الصغرى OLS والانحدار ذات المرحتين 2SLS، حساسية النتائج السابقة عند إضافة قناة انتقال جديدة وأخيراً المساهمة النسبية لكل قنوات الانتقال الرئيسية والتي ينتقل من خلالها أثر عدم الاستقرار السياسي إلى النمو. ومن خلال تقدير النموذج الأساسي وبعد إضافة قناة التضخم، توصلت الدراسة للنتائج التالية:

- جاء الأثر الاجمالي لعدم الاستقرار السياسي على النمو سالباً ومعنوياً وذلك عند استخدام طريقة المربعات الصغرى للنموذج الأساسي، حيث بلغ $0,022$ ، أي أن زيادة مستوى عدم الاستقرار بنسبة 1% يؤدي لانخفاض معدل النمو بطريقة غير مباشرة من خلال قنوات الانتقال الأربع بحوالي $2,2\%$.

- بعد إضافة قناة التضخم للنموذج الأساسي، لم تتغير تقديرات كل القنوات أو محددات النمو من حيث الإشارات أو المعنوية، إلا أنه حدث تغير ملحوظ للمساهمة النسبية لقناة الفساد، حيث انخفضت نسبة مساهمتها بمقدار 11% ولكن ظلت أهم قناة انتقال. كما ظل الأثر الإجمالي لعدم الاستقرار السياسي على النمو سالباً ومعنوياً مع حدوث ارتفاع طفيف من $(-0,024)$ إلى $(-0,0291)$.

- وعند استخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المرحتين 2SLS لحل النموذج الأساسي أنياً، جاء الأثر الاجمالي لعدم الاستقرار السياسي على النمو سالباً ومعنوياً أيضاً ولكنه يفوق كثيراً الأثر المقدر بطريقة المربعات الصغرى بمقدار ثلاثة أمثال تقريباً، حيث بلغت قيمة معامل الأثر الاجمالي $0,075$ ، أي أن زيادة مستوى عدم الاستقرار السياسي بنقطة زاحدة يُخفض معدل النمو من خلال قنوات الانتقال بحوالي $7,5\%$.

- بعد إضافة قناة التضخم للنموذج الأساسي، وباستخدام طريقة 2SLS، حدث تغير ملحوظ في قيم معاملات محددات النمو (قنوات الانتقال) مع بقاء اتجاه العلاقات كما هي. وفيما يتعلق بأثر

عدم الاستقرار السياسي على قنوات الانتقال، فقد تحول الأثر السالب لعدم الاستقرار على رأس المال البشري إلى غير معنوي.

- ظل الأثر الإجمالي لعدم الاستقرار السياسي على النمو سالباً ومعنوياً في ظل طريقة التقدير السابقة بعد إضافة قناة التضخم، إلا إنه انخفض من ٠,٠٧٥٤ إلى ٠,٠٦١٠، أي ترتب على إضافة قناة التضخم انخفاض الأثر السالب لعدم الاستقرار السياسي على النمو من خلال قنوات الانتقال بنسبة ١,٤٪.

- تعتبر قناة الفساد أهم قناة لانتقال أثر عدم الاستقرار السياسي إلى النمو، حيث حققت أكبر مساهمة نسبية تراوحت بين (٧٥٪ - ٨٨٪) مع ارتفاع وثبات معنويتها عند ١٪ وذلك في كلا الطريقتين السابقتين وأيضاً عند إضافة قناة التضخم. ثم يأتي بعدها قناة الاستثمار ثم التضخم. من النتائج السابقة يمكن الوصول للنتيجة الرئيسية للدراسة وهي ثبوت صحة الفرضيتين، حيث ثبت الأثر الكلي الصافي السالب لعدم الاستقرار السياسي على النمو في مصر عن طريق قنوات الانتقال خلال فترة الدراسة (١٩٨٢-٢٠١٥)، كما ثبت حساسية هذا الأثر وفقاً لطريقة القياس المستخدمة وإضافة قنوات جديدة.

٨. التوصيات

- إعطاء أهمية خاصة لأهم قنوات الانتقال وهي الفساد الذي ثبت معنويته وكذلك نسبة مساهمته المرتفعة في انتقال أثر عدم الاستقرار السياسي للنمو الاقتصادي في مصر في كافة التقديرات، لذلك يجب العمل على مواجهة منظومة الفساد وتشريع القوانين واتخاذ الإجراءات اللازمة للقضاء على هذه الظاهرة.

- العمل على تهيئة مناخ الاستثمار وابتكار حوافز و ضمانات تقلل من الأثر السلبي لعدم الاستقرار السياسي على هذا المتغير الحيوي والهام في تحقيق معدلات مرتفعة للنمو، خاصة أن الاستثمار يعتبر ثاني أهم القنوات التي يتم من خلالها انتقال الأثر السلبي لعدم الاستقرار السياسي للنمو في مصر.

- الاهتمام بدراسة الأسباب الحقيقية للتضخم نظراً لدوره في نقل الأثر السلبي لعدم الاستقرار السياسي إلى النمو، خاصة أن معظم أسباب زيادة معدلات التضخم ترجع لأسباب غير اقتصادية

-
-
- مثل الاحتكار بشتى أنواعه، سيطرة قلة من التجار على سوق الكثير من السلع وغيرها، لذلك يجب تفعيل التشريعات الخاصة بهامش الربح العادل وقوانين مكافحة الاحتكار.
- الدراسة الدقيقة لأسباب زيادة معدل عدم الاستقرار السياسي، والتي يعتبرها البعض سبباً ونتيجة لها ومن أهمها العدالة الاجتماعية، التفاوت في توزيع الدخل، ضمان التداول السلمي للسلطة، احترام القوانين وأحكام القضاء.
- تحديد القطاعات الاقتصادية الأكثر تأثراً بعدم الاستقرار السياسي وأهمها قطاع السياحة، ومحاولة وضع الخطط والبرامج اللازمة لتخفيف حدة هذه الآثار.
- بالنسبة للدراسات الأكاديمية المستقبلية، يجب على الباحثين الاهتمام بظاهرة عدم الاستقرار السياسي، خاصة أنها أصبحت واحدة من سمات الدول النامية ومنها مصر، ويمكن إجراء دراسات تتعلق بأثر كل محدد من محددات عدم الاستقرار على النمو للوصول لأكثرها تأثيراً على النمو الاقتصادي في مصر. ويمكن أيضاً القيام بدراسات تتناول بشكل عميق أثر عدم الاستقرار على كل قناة انتقال على حدة، وأخيراً تناول قنوات جديدة يمكن من خلالها انتقال أثر عدم الاستقرار للنمو ومنها تفاوت توزيع الدخل والديموقراطية.

قائمة المراجع باللغة الإنجليزية

- Abdelkader, H. (2017), "Political Instability and Economic Growth in Egypt", **Review of Middle East Economics and Finance**, De Gruyter, vol. 13(2).
- Akçoraoğlu, A. & Kaplan, E. (2017), "Political Instability, Corruption, and Economic Growth: Evidence from a Panel of OECD Countries", **Business and Economics Research Journal**, Vol. 8.
- Alesina, A. & Francisco, V. (2006), "Does Political Instability Lead to Higher Inflation? A Panel Data Analysis." **Journal of Money, Credit and Banking**, Vol. 38(5).
- Alesina, A. & Francisco, V. (2011), "How Does Political Instability Affect Economic Growth?", **IMF Working Paper**, WP/11/12, Middle East and Central Asia Department.
- Alesina, A. & Perotti, R. (1996), "Income Distribution, Political Instability and Investment", **European Economic Review**, Vol. 40(6).
- Alesina, A. & Wacziarg, R. (1998), "Openness, Country Size and Government", **Journal of Public Economics**, Vol.69(3).
- Alesina, A. et al. (1996), "Political instability and economic growth.", **Journal of Economic Growth**, Vol.1(2).
- Al-Marhubi, F.A. (2000), Corruption and Inflation, **Economics Letters**, Vol.66(1)
- Annett, A. (2000), "Social Fractionalization, Political Instability and the Size of Government", **IMF Working Paper**, WP/00/82.
- Asteriou, D. & Price, S. (2001), "Political Instability and Economic Growth: UK Time Series Evidence", **Scottish Journal of Political Economy**, Vol.48(4).

-
-
- Baldacci, E. et al. (2008), Social Spending, Human Capital, and Growth in Developing Countries, **World Development**, Vol.36(8).
 - Barro, R. & Lee. J. (1994), "Sources of Economic Growth", **Carnegie Rochester Conference Series on Public Policy**, Elsevier, vol. 40(1).
 - Benhabib, J. & Spiegel, M. (1997), "growth and Investment Across Countries: Are Primitives All That Matter?", **Working Paper 97-3**, Federal Reserve Bank of San Francisco.
 - Berthelemy, J. et al (2002), "Political Instability, Political Regimes and Economic Performance in African Countries", **African Economic Outlook**.
 - Bhaskar, K. et al (2005), "The Relationship Between Political Instability and Economic Growth in Nepal (1975-2003)", **South Asia Network of Economic Research Institutes**, New Delhi, India.
 - Bildirici, M. (2004), "Political Instability And Growth: An Econometric Analysis Of Turkey, Mexico, Argentina And Brasil. 1985-2004", **Applied Econometrics and International Development**, Vol. 4(4), AEID.
 - Blanco, L., & Grier, R. (2009), "Long Live Democracy: The Determinants of Political Instability in Latin America", **Journal of Development Studies** , Vol. 45(1).
 - Campos, N. & Karanasos, M. (2008), "Growth, Volatility and Political Instability: Nonlinear Time-Series Evidence for Argentina, 1896–2000", **Economics Letters**, Vol. 100(1).
 - Campos, N. & Nugent, J. (2002), "Who is Afraid of Political Instability", **Journal of Development Economics**, Vol. 67 (1)
 - De Haan, J. (2007). "Political institutions and economic growth reconsidered.", **Public Choice** 131.
-
-

-
-
- Dreher, A. & Herzfeld, T. (2005), The Economic Costs of Corruption: A Survey and New Evidence, **Working Paper 0506001, Public Economics, Econ WPA.**
 - Easterly, W. & Rebelo, S. (1993), "Fiscal Policy and Growth: An Empirical Investigation.", **Journal of Monetary Economics, Elsevier, Vol. 32(3).**
 - Fabrizio, C. (2003), "Political Instability, Uncertainty and Economics", **Journal of Economic Surveys, Vol.17(1).**
 - Feng, Y. (1997) "Democracy, Political Instability and Economic Growth", **British Journal of Political Science, Vol.27(3).**
 - Fosu, A. (2001), "Political Instability and Economic Growth in Developing Economies: Some Specification Empirics", **Economics Letters, Vol. 70(2).**
 - — (2002) "Political instability and economic growth: Implications of coup events in sub-Saharan Africa", **American Journal of Economics and Sociology, Vol.61(1).**
 - Gadong, T. (2019), "Political instability and economic growth in Africa", **International Journal of Economic Policy Studies, vol. 13(1).**
 - Ghura, D. & Mercereau, B. (2004), " Political Instability and Growth: The Central African Republic", **IMF Working Paper/04/80, African and Asia and Pacific Department.**
 - Godwin, O. (2017), "The impact of political instability on the economic growth of ECOWAS member countries", **Defence and Peace Economics, Vol.28(2).**
 - Guillaumont, P. et al. (1999), " How Instability Lowers African Growth", **Journal of African Economies, Vol.8(1).**
-
-

-
-
- Gunhild, G. (2012), "Exploring the relationship between socio-economic inequality, political instability and economic growth: Why do we know so little?", **Working Paper – Chr**, Michelsen Institute.
 - Gupta, D. (1990), "The Economics of Political Violence: the Effect of Political Instability on Economic Growth", **New York and London: Greenwood Press and Praeger**.
 - Gupta, S. et al. (2002), "The effectiveness of government Spending on Education and Health Care in Developing and Transition Economies", **European Journal of Political Economy**, Vol.18(2)
 - Gyimah, K. & Traynor, L. (1999), "Political Instability, Investment and Economic Growth in Sub-Saharan Africa", **Journal of African Economies**, Vol.8(1).
 - Haan, J. & Siermann, C. (1996), "Political Instability, Freedom and Economic Growth: Some Further Evidence.", **Economic Development and Cultural Change**, Vol. 44(2).
 - Haber, S. et al. (2000) , "Political Instability, Credible Commitments and Economic Growth: Evidence from Revolutionary Mexico", **World Politics**, Vol. 51(1).
 - Halit, Y. & Taner, T. (2019), "Polity Stability, Economic Growth, and Investment: A Dynamic Panel Analysis", **Peace Economics, Peace Science and Public Policy**, Vol. 25(1).
 - IIDS (2005), "The Relationship Between Political Instability and Economic Growth in Nepal (1975-2003)", **South Asia Network of Economic Research Institutes (SANET)**, New Delhi, India.
 - Jong, R. (2009). "On the measurement of political instability and its impact on economic growth." **European Journal of Political Economy**, Vol. 25(2).
-
-

-
-
- Ley, E. & Steel, M. (1999), "We Have Just Averaged Over Two Trillions Cross Country Growth Regressions", **Edinburgh School of Economics**, University of Edinburgh, ESE Discussion Papers.
 - Londregan, J., & Poole, K. (1990), "Poverty, the Coup Trap, and the Seizure of Executive Power", **World Politics**, Vol. 42 (2)
 - Looi, T. (2013), " A Study of Political Stability in Malaysia: A Study about National Civilian Perception", **IOSR Journal Of Humanities And Social Science (IOSR-JHSS)**, Vol. 8(4).
 - Lorentzen, P. et al. (2008), Death and Development, **Journal of Economic Growth**, Vol.13(2).
 - Mauro, P. (1997), "The Effects of Corruption on Growth, Investment, and Government Expenditure: A Cross- Country Analysis". In **Elliott, K. A. (eds.) Corruption and The Global Economy. Washington, D.C.: Institute for International Economics.**
 - Mo, P. H. (2001), "Corruption and Economic Growth", **Journal of Comparative Economics**, Vol.29(1).
 - Mohamed, D. (2013), "Corruption and Economic Growth: The Transmission Channels", **Journal of Business Studies Quarterly**, Vol.4(4).
 - Muhammad, N. et al. (2010), "Political Instability and Economic Development :Pakistan Time-Series Analysis", **International Research Journal of Finance and Economics**, Issue.56, Euro Journals Publishing, Inc.
 - Muhammad, Y. et al. (2008), " Political Stability and Economic Growth in Asia", **American Journal of Applied Sciences**, Vol.5 (3), Science Publications.

-
-
- Newey, W. (1987), "Efficient Estimation of Limited Dependent Variable Models with Endogenous Explanatory Variables." **Journal of Econometrics**, Vol.36(2).
 - Ourania, D. (2010), " Political Instability and Economic Growth in Western Europe: A Causality Analysis for 55 Years", **3rd PHD conference in Economics 2010**, Brunel University, West London, UK.
 - Ozler, S. & Rodrik, D. (1992), "External shocks, Politics, and Private Investment: Some Theory and Empirical Evidence", **Journal of Development Economics**, Vol. 39(1).
 - Pellegrini, L. & Gerlagh, R. (2004), Corruption's Effect on Growth and Its Transmission Channels, **Kyklos**, Vol.57(3).
 - Pellegrini, L. (2011), "The Effect of Corruption on Growth and its Transmission Channels.", In **Pellegrini, L. (2011), Corruption, Development and the Environment**, Chapter 4.
 - Perotti, R. (1996), "Growth, Income Distribution and Democracy: What the Data Say", **Journal of Economic Growth**, 1.
 - Pooja, K. & Michael, A. (2019), "Political instability, ethnic fractionalization and economic growth", **International Economics and Economic Policy**, Vol. 16(2).
 - PRS Group (2015), **International Country Risk Guide**, Volume XXXVI, Number 1.
 - Ra, S & Singh, B. (2005), "Measuring the Economic Costs of Conflict: The Effect of Declining Development Expenditures on Nepal's Economic Growth", **NRM Working Paper No. 2**, Kathmandu: Asian Development Bank.

-
-
- Rahman, R. & Rashid, D. (2018), "Political Instability and Economic Growth in Bangladesh", **Innovative Issues and Approaches in Social Sciences**, Vol.11 (10).
 - Ranmali, A. (2004), " Democracy, Political Stability, and Developing Country Growth: Theory and Evidence", **Honors Projects**, Paper 17, Department of Economics, Illinois Wesleyan University, Committee Chair.
 - Richard, J. (2009), "On the Measurement of Political Instability and its Impact on Economic Growth", **European Journal of Political Economy**, Vol.25(1)..
 - Said, J. et al. (2014), "Political Instability and Growth: Case of the Developing Countries", **International Journal of Social Science Research**, Vol.2(1), Macrothink Institute.
 - Sala, M. (1997), "I Just Ran Two Million Regressions", **American Economic Review**, Vol. 87(2).
 - Serra, D. (2006), Empirical Determinants of Corruption: A Sensitivity Analysis, **Public Choice**, Vol.126(2).
 - Sharma, K. (2004), "Economic Policy and Civil War in Nepal", **Paper presented at UNU-WIDER Conference on Making Peace Work, 4-5 June**, Helsinki, Finland.
 - Solomon, W. & Daria, S. (2012), "Does Conflict Disrupt Growth? Evidence of the Relationship between Political Instability and National Economic Performance", **The Journal of International Trade & Economic Development**, Vol. 21(3).
 - Stevens, G. (2000), "Politics, Economics and Investment: Explaining Plant and Equipment Spending by US Direct Investors in Argentina,

-
-
- Brazil and Mexico”, **Journal of International Money and Finance**, Vol. 19(2).
- Tavares, J. & Wacziarg, R. (2001), "How Democracy Affects Growth", **European Economic Review**, Vol.45(8).
 - Vanieris, P., & Gupta, D. (1986), “Income Distribution and Socio-political Instability as Determinants of Savings; A Cross-Sectional Model”, **Journal of Political Economy**, Vol. 94(4).
 - Wacziarg, R. (2001), Measuring the Dynamic Gains from Trade, **World Bank Economic Review**, Vol.15(3).
 - Xiaodong, G. & Maheshwar, R. (2016), "The economic impact of prolonged political instability: a case study of Fiji", **Policy Studies**, Vol.37(4).
 - Zureiqat, H. (2005) “Political Instability and Economic Performance: A Panel Data Analysis”, **Economics Department**, Macalester College, Award Winning Economics Papers.1.

الملحق الإحصائي

جدول رقم (١/م) توصيف المتغيرات ومصادر البيانات

المتغير	توصيف المتغير ومصدر البيانات
معدل النمو GR	معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفترة (١٩٨٢-٢٠١٨). المصدر: WDI (2019).
عدم الاستقرار السياسي	يتكون مؤشر المخاطر السياسية من ١٠٠ نقطة ويشمل ١٢ مكوناً (بجانب ١٥ مكون فرعي)، وتم وضع قيمة قصوى وأخرى دنيا لكل مكون من هذه المكونات (نقاط المخاطر). ويشير أعلى رقم من النقاط إلى أدنى مخاطر محتملة لهذا المكون، بينما يشير أقل رقم (الصفير) إلى أعلى مخاطر محتملة. المصدر: ICRG.
الفساد	الرقم القياسي للفساد من الدليل الدولي لمخاطر الدولة (ICRG) وذلك للفترة (١٩٨٢-١٩٩٤)، ويعد مقياساً للفساد الحكومي فقط ويشمل، أما باقي الفترة (١٩٩٥-٢٠١٨) فقد تم الحصول عليه من منظمة الشفافية الدولية (حيث أن أول تقرير لهذه المنظمة صدر في عام ١٩٩٥).
الاستثمار	إجمالي تكوين رأس المال الثابت Gross Fixed Capital Formation (% of GDP). المصدر: WDI (2019).
رأس المال البشري	معدل القيد في مدارس التعليم الثانوي % من إجمالي التعليم School Enrollment, Secondary (% Gross). المصدر: WDI (2019).
إنفاق حكومي	الإففاق الاستهلاكي الحكومي النهائي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. المصدر: WDI (2019).
التضخم	لوغاريتم مكمش الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية سنوية). المصدر: WDI (2015).
ناتج حقيقي	لوغاريتم نصيب الفرد الاسمي من الناتج المحلي الإجمالي بداية من ١٩٨٢. المصدر: WDI (2019).
الناتج المحلي الإجمالي	لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالأسعار الثابتة بالدولار لعام ١٩٩٥). المصدر: WDI (2019).
التعليم	متوسط الإنفاق العام على التعليم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي. المصدر: WDI (2019).
التحضر	نسبة سكان الحضر من إجمالي عدد السكان. المصدر: WDI (2019).
السكان	إجمالي عدد السكان، ويعبر عنه بلوغاريتم عدد السكان. المصدر: WDI (2019).
Pop15	عدد السكان للفئة العمرية ٠-١٤ كنسبة من إجمالي عدد السكان. المصدر: WDI (2019).
Pop65	عدد السكان للفئة العمرية من ٦٥ إلى ما فوقها كنسبة مئوية من إجمالي عدد السكان. المصدر: WDI (2015).
انفتاح التجارة	إجمالي الواردات والصادرات إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي. المصدر: WDI (2019).
Landlock	متغير صوري وهو يساوي واحد صحيح لو أن الدولة كانت منغلقة وعديمة المنافذ، ويساوي صفرًا لو كانت غير ذلك. المصدر: (2009) GDNGD، (2015) WDI.
Demo	متغير صوري وهو يساوي واحد صحيح لو أن الدولة شهدت الديمقراطية دون انقطاع، وتصبح صفرًا لو كانت عكس ذلك. المصدر: (2000) Treisman, D.

جدول (٢/م)

توصيف متغيرات ومعادلات النموذج

عدم الاستقرار السياسي PI	التضخم INF	الانفاق الحكومي GOV	الاستثمار INV	رأس المال البشري HC	الفساد CRP	النمو GR	المتغيرات المستقلة
(٧)	(٦)	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)	رقم المعادلة
المتغيرات المستقلة							
*	*	*	*	*		*	CRP
			*			*	HC
						*	INV
*	*		*			*	GOV
						*	INF
					*		PI
متغيرات خارجية							
*		*	*			*	نصيب الفرد الأولي IGDP من الناتج
	*			*	*		نصيب الفرد من GDP الناتج
				*			الانفاق على التعليم Edu
		*		*			التحضر Urban
*		*					السكان Pop
		*	*				أقل من ١٥ عاماً Pop15
		*	*				أكبر من ٦٥ عاماً Pop65
	*		*				انفتاح التجارة Open
					*		الديموقراطية Demo
*							وجود منافذ Lockl

**Measuring the Direct and Indirect Effects of Political Instability on
Economic Growth in Egypt Using the Decomposition Method for
Period (1982-2018)**

By

Dr. Hosny Ibrahim Abdelwahid Hassan

Lecturer of Economic

Higher Institute for for Managerial Science – 6th October

Abstract

This study aims to measure the impact of political instability on economic growth in Egypt indirectly through its effect on determinants of growth that represent transmission channels which are likely to affect political instability through it on the economic growth in Egypt. The study relied on Decomposition Method, which used by many of the applied studies, notably Mo (2001), Ourania Dimitraki (2010), Pellegrini (2011). As the study tested the sensitivity of the results of the model to add a new channel according to approach followed by the study of Tavares & Wacziarg (2001) and Dridi (2013). The former method relies on the measurement of a set of equations in a manner Ordinary Least Squares assuming the independence of the determinants of growth, as well as be solved simultaneously by using the method of 2SLS assuming the lack of independence of these determinants (channels) to measure the impact of political instability on the determinants of growth (transmission variables). This method enables to measure the overall impact of political instability on growth, as well as the relative contribution of each channel transmission (determinant of growth) in the transfer of this impact.

The results of the study proved the validity of the two hypotheses, where it has been proven that the overall impact of political instability on growth in Egypt was negative through the transmission channels during the study period (1982-2018), also proved that impact sensitivity according to the method of measurement, since the total negative political instability effect on growth by 2SLS method reached about three times the total effect by using the OLS method. The results showed that the impact of political instability on growth has been through the channels of corruption, investment and inflation, and corruption is the most important transmission channel. Finally, the results proved that the overall negative effect of political instability on the economic growth has been changed when adding the transmission channel of inflation in both methods.

Key Words: political instability, economic growth, Decomposition Method, transmission channels.